ثورة ١٩١٩ في مصر :

ارتبطت نشأة حزب الوفد ، بمحاولة الحركة الوطنية المصرية ، الاستفادة من انتهاء الحرب العالمية الاولى وفوز الحلفاء وانعقاد مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٨ . فمنذ ١٣ تشرين الاول ١٩١٨ توجه وفد مصري مؤلف من سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي الى دار المندوب السامي البريطاني ، لمقابلة ريجنالد وينكيت . وقد طالب سعد زغلول اثناء المقابلة بالغاء الاحكام العرفية ، وان تكون صداقة مصر لبريطانيا صداقة الند للند ، وطالب كذلك بالاستقلال التام لمصر . واكد عزم بلاده على احترام التزاماتها وتلا ذلك ان تقدم الوفد الى الحكومة طالبا السفر الى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، لكن السلطات البريطانية رفضت هذا الطلب وفي ٨ اذار ١٩١٩ اعتقلت سعد زغلول وعدداً من رفاقه منهم محمد محمود ، واسماعيل صدقي وحمد الباسل ، ونفوا في اليوم التالي الى جزيرة مالطة ، فانفجرت الثورة .. وشعارها « الاستقلال التام او الموت الزؤام » وفي هذه الثورة اشترك الشعب العربي في مصر كله وتحققت الوحدة الوطنية ، وبرز دور العمال والفلاحين ، ورفعت المرأة المصرية الحجاب عن وجهها لتشارك اخاها الرجل في النضال من اجل التخلص من الحماية البريطانية » .

تراجعت الحكومة البريطانية عن موقفها ، وبعث المستر لويد جورج رئيس الوزارة كتاباً للورد كيرزون يوافق فيه على السماح للوفد المصري بالسفر ، ويلح على ضرورة اعادة النظام . وعينت الحكومة البريطانية اللورد اللنبي مندوباً سامياً في مصر ليعيد الأمن والنظام اليها ، فسعى اللنبي الى اطلاق سراح المنفيين . وفي ٧ نيسان ١٩١٩ اعلن قراره بالافراج عنهم واباحة السفر لمن يشاء ، فابحر اعضاء الوفد من مصر يوم ١١ نيسان الى مالطة حيث صحبوا سعدا واصحابه الى باريس .

تألفت في ١٢ نيسان في القاهرة لجنة مركزية للوفد . لامداده بما يحتاج اليه ، ولجمع التبرعات له . وتألفت لجان أخرى في الاقاليم لجمع التبرعات له ، وأوعز سعد زغلول فيما بعد بتأليف « لجنة الوفد المركزية للسيدات » التي رأستها السيدة هدى شعراوي .

فوجىء الوفد في باريس باعتراف الرئيس الاميركي ولسن بالحماية البريطانية على مصر . فدب اليأس الى نفوس أعضاء الوفد ، وفي جلسة ٢٦ ايار ١٩١٩ التي عقدها الوفد

صرح عزيز ميرهي أحد الأعضاء بان مهمتهم قد انتهت . وان الأمل في الاستقلال لم يعد له وجود . وشهد شهر تموز ١٩١٩ أول انشقاق في صفوف الوفد انتهى بفصل اسماعيل صدقي ومحمود أبو النصر واستقالة علي حافظ رمضان . وقد روج الوفد ضد صدقي وأبو النصر تهمة انشاء اسرار الوفد . كما اتهمهما بالاتصال بالانكليز . الا ان سعد زغلول رأى مواصلة السعي من أجل الاستقلال ، ويبدو ان تقديم لجنة ملنر Milner الى مصر في ٧ كانون الأول ١٩١٩ « للتحقيق في أسباب انتفاضة مصر ولتوسيع نطاق الحكم الذاتي » أثر كبير في اجماع الصحف الوطنية على أن « سعد زغلول باشا المقيم بباريس هو الوكيل الذي انابه الشعب المصري عنه ، فالاولى باللجنة مفاوضته بالامر . وقويت عزيمة الوفد عندما اعلنت اللجنة ، بان غرضها كذلك « هو التوفيق بين اماني المصريين وبين ما لبريطانيا من المصالح الخاصة في مصر » وقويت امال الوفد بتحقيق مطالبه عندما دعت لجنة ملنر الوفد الى لندن لاجراء محادثات معه بقصد الوصول الى اتفاق ، وكانت الدعوة ، كما يقول المؤرخ الفلسطيني محمود زايد . بحد ذاتها مكسباً للوفد لانها كانت بمثابة اعتراف رسمي به كناطق بلسان المصريين .

اسفرت المفاوضات عن مشروع معاهدة رفضه الوفد . وقدم مشروعاً رأى انه اساس صالح للمفاوضات . فرفضته اللجنة . ثم استؤنفت المفاوضات وانتهت بتقديم مشروع آخر لايختلف كثيرا عن المشروع الأول . ورأى الوفد عرضه على الشعب حتى لايتأثر وحده بالرأى في مسألة تتعلق بمصير البلاد جميعاً . ولم يرض المصريون عن المشروع فشلت المفاوضات وقد اعلنت الحكومة البريطانية ، بعد فشل مفاوضاتها مع الوفد ، على لسان ملنر ، انها ترى انه اذا تقرر عقد معاهدة مع مصر ، فانها يجب ان تكون نتيجة مفاوضات رسمية بين الحكومتين البريطانية والمصرية . ورفع ملنر تقريره الى كيرزون وزير الخارجية البريطانية في كانون الاول ١٩٢٠ اشار فيه الى ضرورة النزول عند بعض رغبات المصريين بما لايتعارض مع المصالح البريطانية ، لذلك تألف الوفد الرسمي المصري برئاسة عدلي يكن رئيس الوزراء المصري ، ومن لندن بدأت المفاوضات بينه وبين كيرزون في تموز ١٩٢١ وانتهت في تشرين الثاني بمشروع معاهدة لم تكن افضل من مشروع ملنر . رفضه عدلي ورجع الى مصر ليقدم استقالته في ٨ من كانون الثاني ١٩٢٠ وتريث السلطان فؤاد في قبول الاستقالة ، وفي اثناء ذلك اعتقل سعد زغلول زعيم الوفد وبعض صحبه ونفوا الى جزيرة سيشل في المحيط الهندي في ٢٩ كانون الثاني ، ورأى عدلي ان يتعجل قبول استقالته حتى لايتهم بان له يدا في اعتقال سعد ونفيه ولجأت البلاد الى الثورة ثانية ، فتألفت الجمعيات السرية للانتقام من الانكليز ومن يتعاون معهم واحجم رجال السياسة عن قبول

تأليف الوزارة . وظلت البلاد طيلة شهرين بدون وزارة ، حتى فوتح عبد الخالق ثروت في تأليفها فاشترط لقبولها ان تسلم بريطانيا ، من جانبها بالمطالب المصرية ومن مقدمتها الغاء الحماية ، وممارسة مصر لحقها في تبادل التمثيل الدبلوماسي ، وانشاء برلمان من هيئتين واطلاق يد الحكومة في اعمالها دون شريك فلايكون للمستشارين الانكليز دخل فيها واستبدال المصريين بالموظفين الاجانب ، والغاء الاحكام العرفية ، والدخول في مفاوضات مع هيئة يعتمدها البرلمان ، وان يكون قبول هذه الشروط بمقتضى وثائق تصدرها الحكومة البريطانية .

اقتنعت الحكومة البريطانية بهذه المطالب ، واصدرت تصريحا من جانبها وحدها ، في ٢٨ شباط ١٩٢٢ الغت فيه الحماية على مصر واعترفت بها دولة مستقلة ذات سيادة مع الاحتفاظ بصورة مطلقة بمسائل اربع لمفاوضات مقبلة وهي :

(أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر .
(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء او تدخل اجنبي بالذات او بالوساطة
(ج) حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات
(د) السودان .

وفي ١٥ اذار ١٩٢٢ اصدر السلطان فؤاد أمراً يعلن فيه من جانبه ان مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ويعلن نفسه ملكا عليها ، وقد افرجت بريطانيا عن سعد زغلول وصحبه وصدر الدستور في نيسان ١٩٢٣ فكان حبراً على ورق ، فقد فشل واضعوه في تقييد سلطة الملك ودعم مبدأ المسؤولية الوزارية . فغدت الحياة النيابية لعبة في يد السلطة التنفيذية ، فلجأ الى حل البرلمان اذا اختلفت معه ، وكانت السلطة التنفيذية تخضع لسلطة القصر الممثلة في الملك وسلطة الاحتلال الممثلة في المندوب السامي البريطاني . وتألفت احزاب سياسية ، منها حزب الاتحاد الذي غدا ممثلاً للقصر ، وفسدت الحياة السياسية ، وكثرت الانتخابات البرلمانية لكثرة ماتعرض له البرلمان من حل ، واخذ الملك فؤاد يستغل نفوذه في جمع الثروة وتكديسها ، وفعل ذلك كل من ولي الحكم من افراد اسرته . ويذكر ماكبرايد في كتابه « فاروق مصر » الذي صدر بلندن سنة ١٩٦٨ ان فؤاد ورث عن والده (٨٠٠) فدان ، وعندما توفى ترك لورثته (٣٩٫٠٠٠) فدان علاوة على مابيده من أراضي الوقف التي بلغت ٢٨,٠٠٠ فدان ويضاف ان الملك ،استثمر قبل وفاته (٢٨) مليوناً من الجنيهات في بنوك أوربا وترك ضعفها في مصر

دخلت مصر باعلان تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢ مرحلة جديدة من المفاوضات مع بريطانيا لحل المسائل المعلقة . ولم يكن هدف بريطانيا من ورائها الا ان تكسب اعترافا شرعيا بحقيقة مصالحها في مصر ، خاصة وانها كانت حريصة على الايتعرض وجودها لغضب المصريين يمكن ان ينتهي بثورة كثورة ١٩١٩ . ولقد مرت المفاوضات البريطانية المصرية بفترات من التعثر . استمرت من ايلول ١٩٢٤ وحتى ٢٦ اب ١٩٣٦ حين انتهت بعقد معاهدة الصداقة والتحالف . وقد حققت المعاهدة الجديدة التي وقعها عن الجانب البريطاني السير مايلز لامبسون Miles Lampson المندوب السامي البريطاني وعن الجانب المصري مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد بعد سعد زغلول ورئيس الوزارة المصرية ، لبريطانيا كثيرا من مبادىء سياستها التقليدية التي تمسكت بها في وادي النيل ، فقد اعترفت مصر لاول مرة منذ (٥٤) عاما بالوجود البريطاني في ارضها اذ نصت الفقرة الثانية من المادة السادسة عشرة على انه « من المتفق عليه ان اي تغيير في المعاهدة عند اعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادىء التي تنطوي عليها المواد ... » ، ومع ان المادة الاولى من المعاهدة نصت على انتهاء احتلال مصر عسكريا ، فان المعاهدة كرست الاحتلال من الناحيتين الفعلية والقانونية. ولم ينتظر المصريون ، الذين كانوا منذ بداية الاحتلال يطمحون الى نيل الحكم الذاتي على الاقل ، طويلاً ليروا ان الوضع ، فيما يتعلق بدور بريطانيا في مصر ، وبدور القصر في السياسة المصرية لم يصبه اي تغيير يذكر. بل يمكن القول ان الوضع ازداد سوءا خاصة بعد وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ ، وضعف تأثير حزب الوفد بين صفوف الشعب المصري اثر توقيعه معاهدة ١٩٣٦ ومجيء فاروق الذي خلف اباه على الحكم وردت عنه اسوأ نواحي شخصيته وهي استهتاره بالشعب وجشعه للمال ، ودوره السياسي الذي يتميز بالعداء للوفد والحكم النيابي . وحين اعلنت الحرب العالمية الثانية ، دخلت مصر مرحلة جديدة في تاريخها كما سنرى .

المملكة المتوكلية اليمنية

انصرف الامام يحيى بعد ذلك لتوطيد استقلال اليمن ووحدته . وقد قامت سياسته على قاعدتين اولاهما دعم الاستقرار الداخلي وثانيهما الاعتزال باليمن وأبعادها عن ارتباط خارجي يمنح الدول الاجنبية امتيازاً فيها لكن ذلك لم يمنعه من عقد الاتفاقات التجارية مع بعض البلدان الاجنبية . ففي ١٩٢٦ عقد مع ايطاليا وروسيا اتفاقيتين تجاريتين . اما في ١٩٣٤ فقد عقد مع بريطانيا معاهدة صداقة اعترفت بموجبها بريطانيا باستقلال اليمن وسيادته الكاملة المطلقة وحددت مدتها بأربعين سنة . ومع ذلك فالمعاهدة لم تسو اوجه الخلاف بين الدولتين بشأن الحدود الجنوبية بين اليمن ومستعمرة عدن . وانما اتفق الطرفان على الاحتفاظ بالوضع القائم حتى يتفق كلا الجانبين بشأنها في مفاوضات مستقبلة . واكثر ما اشتملت عليه المعاهدة كان خاصاً بتأمين الاشخاص والسفن والبضائع التي لكل من الطرفين لدى الطرف الآخر . وعلى الرغم من ابرام المعاهدة بين الجانبين فان العلاقات بينهما ظلت متوترة بسبب عدم الاتفاق على الحدود بين اليمن ومحمية عدن . ولم تبعث بريطانيا الى اليمن بمن يمثلها واكتفت بان يكون حاكم عدن هو السلطة البريطانية العليا في المنطقة .

وفي ١٩٣٦ جدد امام اليمن معاهدته مع ايطاليا . وقد اصبح لايطاليا بعد عقد هذه المعاهدة مصالح اقتصادية ، اذ تدفقت صادراتها الى اليمن وبعثت بعدد كبير من مهندسيها واطبائها وخبرائها في الشؤون المختلفة ، حتى وصل عددهم قبيل الحرب العالمية الثانية نحو اربعين شخصاً .

وحين قامت الحرب ، حاول امام اليمن المحافظة على استقلال بلاده ولم يسارع الى قطع علاقاته مع ايطاليا رغبة منه في ايجاد التوازن مع الوجود البريطاني في الجنوب ولكن إثر موقعة العلمين وارتداد الالمان امام موسكو رضخ الامام يحيى لضغط الحلفاء ، واعتقل في سنة ١٩٤٣ الخبراء الطليان والالمان الذين كانوا يعملون في اليمن انذاك . ثم قطع اليمن علاقاته بدول المحور كما فعلت معظم الاقطار العربية وقد عد تأخر الامام في قطع العلاقات مع ايطاليا حتى سنة ١٩٤٣ دليلاً على ميله الى المحور ، ويعلق الدكتور صلاح العقاد على ذلك بقوله ان هذا التفسير يدل على عدم تفهم الحلفاء لحرية الاقطار العربية المستقلة في رسم سياستها الخارجية . لهذا السبب لم يدع اليمن الى مؤتمر سان فرانسيسكو ولكنه ضم الى هيئة الامم المتحدة بعد تكوينها بقليل

المملكة السورية المتحدة :

اشرنا فيما سبق الى ان المؤتمر السوري العام الذي انعقد في دمشق للفترة من ٦—٨ اذار ١٩٢٠ قد اتخذ قراراً ينص على « استقلال سوريا بحدودها الطبيعية » . كما اختار الامير فيصل بن الحسين ملكاً دستورياً بلقب صاحب الجلالة فيصل الاول . وقد اطلقت مئة طلقة وطلقة اعلاناً لولادة المملكة الجديدة ، ورفع علمها الجديد ، وهو نفس علم الثورة العربية مع اضافة نجمة بيضاء في وسط المثلث الاحمر .

وفي ٩ اذار ١٩٢٠ عين الملك فيصل علي رضا باشا الركابي رئيساً للوزراء ، وقد احاط الركابي حكومات الحلفاء فوراً باعلان الاستقلال ، وبعث الملك فيصل برسائل وبرقيات الى كل من الرئيس الاميركي ويلسن واللورد كرزن والجنرال اللنبي والجنرال غورو شارحاً لهم الاسباب الموجبة لاعلان وحدة سوريا واستقلالها . وموضحاً لهم ان انشاء مملكة سورية متحدة لايضر بمصالح الحلفاء .

وضع المؤتمر السوري القانون الاساسي (الدستور) الذي تألف من (١٤٨) مادة ونص على ان تكون سوريا ملكية دستورية وراثية في الاسرة الهاشمية وان تدار البلاد على اساس اللامركزية مع وجود مجلس نواب منتخب بالاقتراع السري على درجتين وينتخب المجلس النيابي في كل مقاطعة اعضاء لمجلس الشيوخ بنسبة ربع نوابها في المجلس النيابي العام ويعين الملك عدداً مساوياً لنصف عدد الاعضاء المنتخبين . ومدة النيابة اربع سنوات يجوز تجديد انتخاب النائب المنقضية مدته .

تشكلت الوزارة الجديدة في ١٠ اذار ١٩٢٠ برئاسة علي رضا الركابي رئيسا وعضوية سبعة وزراء عرف عنهم خبرتهم بالشؤون العامة وهم :

كما عين يوسف العظمة رئيسا لاركان الجيش وعلاء الدروبي رئيسا لمجلس الشورى وقد قدمت الوزارة بيانها امام المؤتمر في ٢٧ اذار ١٩٢٠ استنادا الى قرار سابق يقضي بجعل الحكومة مسؤولة تجاه المجلس في كل مايتعلق باساس استقلال البلاد التام الى ان تتمكن الحكومة من جمع مجلسها النيابي وتشير الدكتورة خيرية قاسمية في كتابها « الحكومة العربية في دمشق » الى ان الحكومة اكدت في بيانها على المحافظة على الاستقلال ، والمساواة الشاملة امام القانون ، وحماية المصالح الاجنبية ، ونشر المعارف وتحسين الحالة الاقتصادية والمساعدة التي تأملها ، اذا دعت الضرورة ، من الحلفاء من اجل تطورها الاقتصادي . وانصرفت الوزارة بعد ذلك الى تنظيم فروع الادارة ووضع الخطط الاصلاحية والعمرانية وتحسين التعليم وتقوية الجيش .

بذل الملك فيصل جهوداً كبيرة من اجل الحصول على اعتراف الدول الكبرى بحكومته . ويبدو ، كما تقول الدكتورة قاسمية في كتابها آنف الذكر انه لم يوفق كثيراً في هذا المجال ؛ فالولايات المتحدة الاميركية لم تبد اكتراثا بأمر استقلال سوريا ، ولم تعترف بفيصل ملكاً . اما اللورد كرزن فقد بعث للملك فيصل برقية في ٩ اذار بأسم الحكومة البريطانية ضمنها احتجاجها على اعلان الاستقلال . اما فرنسا فقد رفضت الاعتراف بشرعية قرارات المؤتمر السوري باعلان الاستقلال ، واستمرت في اعتبار فيصل اميرا هاشميا يدير البلاد بصفته قائداً للجيوش الحليفة ودعته الى اوربا لبسط قضيته . لان مستقبل الاجزاء العربية لايزال بيد مؤتمر الصلح . وهكذا لم تحصل المملكة السورية الناشئة على الاعتراف باستقلالها من الحلفاء الا « بشرط ان تقبل بالانتداب » . الفرنسي على سوريا ولبنان والانتداب البريطاني على فلسطين وشرق الاردن .

عقدت الوزارة السورية اجتماعاً عاجلاً بعد اعلان الانتداب ، وقد واجه رئيس الوزراء رضا الركابي انتقاداً شديداً من اعضاء حكومته الذين اتهموه بالتهاون في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الموقف . لذلك قدم استقالته وتشكلت وزارة جديدة برئاسة هاشم الاتاسي في ٣ أيار ١٩٢٠ والتي دخلها كل من يوسف العظمة وزيراً للحربية والدكتور عبدالرحمن الشهبندر وزيرا للخارجية وكانا يمثلان المعارضة الوطنية للعناصر المعتدلة التي ترغب بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا . وقد اتخذت الوزارة الجديدة اجراءات رفعت من دعمها الشعبي .. ومن ذلك اضافتها بعض المواد الى قانون التجنيد الاجباري بهدف توسيع نطاق التجنيد . كما سنت قانونا لعقد قرض وطني بغية الحصول على الاموال الضرورية لضمان حاجات الدفاع . وفي الوقت نفسه ، ضاعفت المنظمات الوطنية المختلفة جهودها ونشاطها في اعداد الشعب للدفاع عن الوطن في حالة نشوب حرب مع فرنسا . كما ازداد نشاط حركة المقاومة المسلمة ضد المواقع العسكرية الفرنسية بين سوريا ولبنان الامر الذي جعل الجنرال غورو يسحب قواته من الجبهة التركية ويحشدها على الحدود الغربية لسوريا . وفي هذه الاثناء شجع الجنرال غورو الانفصاليين في مساعيهم الناشطة لمنع دمج لبنان في سوريا . وفي ١٤ تموز وجه الجنرال غورو انذاره الذي اشرنا اليه من قبل الى الملك فيصل . وعند فجر الرابع والعشرين من تموز بدأت معركة ميسلون ، وقبل منتصف النهار ذاته توقف الجيش العربي السوري عن كل مقاومة واستشهد على ساحة المعركة وزير الحربية القائد يوسف العظمة . وزحفت الجيوش الفرنسية باتجاه دمشق . وفي ٢٦ تموز استدعى الجنرال غوابة Goybet اعضاء الوزارة السورية الى اجتماع ، ليعلن امامهم ان الملك فيصل يتحمل مسؤولية ما سماه بالاضطرابات الاخيرة في سوريا ، لذلك لم يعد معها من الممكن استمراره في حكم البلاد . وقدحدد يوم ٢٤ تموز سنة ١٩٢٠ لمغادرة فيصل دمشق وقد غادر فيصل الاراضي السورية في طريقه الى حيفا ، وذلك بعد انقضاء اثنين وعشرين شهراً على دخوله دمشق دخول الظافر المنتصر في الاول من شهر تشرين الاول سنة ١٩١٨ . وهكذا سقطت دولة الملك فيصل السورية المستقلة .

تونس
فلسطين
سوريا
البحرين
العراق
الأردن
لبنان
المغرب
قطر
الجزائر
ليبيا
مصر
كويت
السعودية
الإمارات
عمان
موريتانيا
السودان
اليمن
جيبوتي
الصومال
جزر القمر
دول تسمح بالأحزاب
دول تمنع الأحزاب
دول الحزب الواحد